

## الباب الأول

### المقدمة

#### الفصل الأول: خلفية البحث

قد حفظ الله هذا الدين بحفظ القرآن والسنة. كفى الله لكل زمان ومكان الحفاظ للوحيين، و تهيأت أسباب حفظه وصنفت علوم المصدرين. والذين قاموا بخدمة القرآن والسنة هم الأثبات والعدول. علم الحديث يعتبر فنا من فنون العلم في الدين وهو من أشرف العلم بشرف مدلوله، وقد تكون السنة النبوية مبينة للقرآن وموضحة لمجمله ومفرعة على أصوله وأسس وقواعده ومخصصة لشموله ومفصلة لأحكامه وضوابطه ومقيدة لمطلقه وشارحة لأياته ومبانيه وكاشفة لغوامضه. ويشتمل علم الحديث على مباحث كثيرة، ومنها الإسناد. الإسناد هو "الطريق الموصلة إلى المتن".<sup>١</sup> قد من الله هذه الأمة على ثلاثة مزايا، قال الخطيب البغدادي وذكر بإسناده إلى محمد بن أحمد "بَلَّغَنِي أَنَّ اللَّهَ، حَصَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ، لَمْ يُعْطِهَا مَنْ قَبْلَهَا إِلَّا سِنَادِ وَالْأَنْسَابِ وَالْإِعْرَابِ".<sup>٢</sup> والعناية بالسنة النبوية تستمر من القرون المفضلة إلى هذا اليوم. العلماء المحدثون هم الذين قد بذلوا جهودهم في حفظ السنة النبوية بجمع الأحاديث و تصنيف الكتب الحديثية. و من وجوه تلك الجهود: كانوا جمعوا الأحاديث بأسانيدها كالإمام البخاري والمسلم في صحيحهما وقد تجلّى أن كل ما فيهما صحيح. وألحق بعضهم بما تقدم الحكم على الأسانيد صحة وضعفا، كأبي داود في "السنن"، وأحمد

---

<sup>١</sup> ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد، نزومة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر [مطبعة سفير بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٤٢ هـ]، ج: ٢٣٤/١.

<sup>٢</sup> البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، شرف أصحاب الحديث [دار إحياء السنة النبوية]، ج: ٤٠/١.

في "المسند"، والمالك في "الموطأ"، والحاكم في "المستدرک". وبعضهم كانوا جمعوا الأحاديث مجردة عن الأسانيد بذكر الحكم عليها، كالمقدسي في "العمدة" وابن حجر في "بلوغ المرام".

قد انتشر بين المسلمين كتاب الأحاديث مع ذكر حكم صحة إسناده وضعفه، ويعتبر من أشهر وأكبر كتب المستدرکات، وهو "المستدرک على الصحيحين". صنفه الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن حمدويه الحاكم النيسابوري. هو من أهل العلم والحفظ، كما قال ابن كثير: "وكان من أهل العلم والحفظ والحديث وَقَدْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الدِّينِ وَالْأَمَانَةِ وَالصِّبْيَانَةِ، وَالضَّبْطِ، وَالتَّجَرُّدِ، وَالْوَرَعِ".<sup>٣</sup> كان من أسباب تصنيفه أنه يريد أن يرد على أهل البدع الذين اقتصروا الأحاديث المقبولة في الصحيحين فقط، كما قال في مقدمة كتابه: " وَقَدْ نَبَغَ فِي عَصْرِنَا هَذَا جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُتَبَدِّعَةِ يَشْمَتُونَ بِرُؤَاةِ الْأَثَارِ، بِأَنَّ جَمِيعَ مَا يَصِحُّ عِنْدَكُمْ مِنَ الْحَدِيثِ لَا يُبْلَغُ عَشْرَةَ آلَافِ حَدِيثٍ".<sup>٤</sup> وهناك سبب آخر سؤال جماعة من أعيان أهل العلم بمدينته وغيرها، قال الإمام الحاكم في مقدمة كتابه: " وَقَدْ سَأَلَنِي جَمَاعَةٌ مِنْ أَعْيَانِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِهَذِهِ الْمَدِينَةِ وَعَظِيمِهَا أَنْ أَجْمَعَ كِتَابًا يَشْتَمِلُ عَلَى الْأَحَادِيثِ الْمَرْوِيَّةِ بِأَسَانِيدٍ يَخْتَجُّ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، وَمُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ بِمِثْلِهَا، إِذْ لَا سَبِيلَ إِلَى إِخْرَاجِ مَا لَا عِلَّةَ لَهُ، فَإِنَّهُمَا رَحِمَهُمَا اللَّهُ لَمْ يَدَّعِيَا ذَلِكَ لِأَنْفُسِهِمَا، وَقَدْ خَرَجَ جَمَاعَةٌ مِنْ عُلَمَاءِ عَصْرِهِمَا وَمَنْ بَعْدَهُمَا عَلَيْهِمَا أَحَادِيثٌ قَدْ أَخْرَجَاهَا، وَهِيَ مَعْلُومَةٌ، وَقَدْ جَهَدْتُ فِي الذَّبِّ عَنْهُمَا فِي «الْمَدْخَلِ إِلَى الصَّحِيحِ» بِمَا رَضِيَهُ أَهْلُ الصَّنْعَةِ، وَأَنَا أَسْتَعِينُ اللَّهُ عَلَى إِخْرَاجِ أَحَادِيثِ رِوَاثِهَا ثِقَاتٌ، قَدْ احْتَجَّ بِمِثْلِهَا الشَّيْخَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَوْ أَحَدُهُمَا".<sup>٥</sup> ومن ذلك الكلام يذكر فيه أن الإمام الحاكم استدرك في كتابه على الصحيحين، حكم أن مجموعة من الأحاديث فيه على شرط الشيخين معا أو شرط أحدهما.

<sup>٣</sup> القرشي البصري، إسماعيل بن عمر بن كثير، الهداية والنهاية [دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى ١٤٠٨]، ج: ١١/٤٠٩

<sup>٤</sup> الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله، المستدرک على الصحيحين [القاهرة: دار التأصيل، الطبعة: الأولى ٢٠١٤ م]، ج: ١/٢٤٩

<sup>٥</sup> (المصدر السابق)

يمكن تلخيص شروط الحكم على الحديث بأنه على شرطهما أو شرط أحدهما، اعتماداً على أقوال

وأفعال العلماء المحققين على النحو التالي:

الشرط الأول: أن يكون رواية هذا الإسناد قد خرج لهم الشيخان أو أحدهما في (الصحيحين).

الشرط الثاني: أن يكون رجال هذا الحديث ممن أخرج لهم الشيخان أو أحدهما احتجاجاً، لا في الشواهد

والمتابعات والتعليق أو مقروناً.

الشرط الثالث: أن يكون الشيخان قد احتجا برواية هذا الحديث جميعاً على نفس الكيفية.

الشرط الرابع: أن يكون الحديث سالماً من الشذوذ والعلة، سواء في الإسناد أو في المتن.

الشرط الخامس: أن تقع رواية رواية هذا الحديث في (الصحيحين) قصداً، لا عرضاً.<sup>٦</sup>

مع كون الحاكم رحمه الله اشترط في كتابه الصحة واشترط أنه سيخرج الأحاديث التي احتج بها الشيخان ولكن العلماء ينتقدونه بأنه متساهل في تصحيح الأحاديث والقضاء به واسع الخطو فيه. كما قال ابن الصلاح: "وَهُوَ وَاسِعُ الْخَطْوِ فِي شَرْطِ الصَّحِيحِ، مُتْسَاهِلٌ فِي الْقَضَاءِ بِهِ".<sup>٧</sup> وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وَلِهَذَا كَانَ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ لَا يَعْتمِدُونَ عَلَى مُجَرَّدِ تَصْحِيحِ الْحَاكِمِ وَإِنْ كَانَ غَالِبُ مَا يُصَحِّحُهُ فَهُوَ صَحِيحٌ لَكِنْ هُوَ فِي الْمُصَحِّحِينَ بِمَنْزِلَةِ الثِّقَّةِ الَّذِي يَكْثُرُ غَلْطُهُ وَإِنْ كَانَ الصَّوَابُ أَغْلَبَ عَلَيْهِ. وَلَيْسَ فِيمَنْ يُصَحِّحُ الْحَدِيثَ أَضْعَفُ مِنْ تَصْحِيحِهِ بِخِلَافِ أَبِي حَاتِمِ بْنِ حَبَّانَ الْبَسْتِيِّ فَإِنَّ تَصْحِيحَهُ فَوْقَ تَصْحِيحِ الْحَاكِمِ وَأَجَلٌ قَدْرًا وَكَذَلِكَ تَصْحِيحُ التِّرْمِذِيِّ وَالِدَّارِقُطِيِّ وَابْنِ حُرَيْمَةَ وَابْنِ مَنْدَةَ وَأَمْثَالِهِمْ فِيمَنْ يُصَحِّحُ الْحَدِيثَ فَإِنَّ

<sup>٦</sup> لحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله، المستدرک على الصحيحين [القاهرة: دار التأسيس، الطبعة: الأولى ٢٠١٤ م]، ج: ١/٥٦ -

<sup>٧</sup> ابن صلاح، عثمان بن عبد الرحمن، معرفة أنواع علوم الحديث [بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٤٠٦ هـ]، ج: ١/٢٢ -

هؤلاء وإن كان في بعض ما ينقلونه نزاع فهم أتقن في هذا الباب من الحاكم".<sup>٨</sup> وانتقد العلماء بأن كتابه لم يتفق شرط الشيخين أو أحدهما كما قال ابن رجب الحنبلي: "وقد صنف في الصحيح مصنفات آخر بعد صحيحي الشيخين، لكن لا تبلغ كتابي الشيخين، ولهذا أكثر العلماء على من استدرك عليهما الكتاب الذي سماه "المستدرك"، وبالغ بعض الحفاظ فزعم أنه ليس فيه حديث واحد على شرطهما - وهو بهذا يشير إلى كلام أبي سعيد الماليني رحمه الله، وخالفه غيره فقال: يصفو منه حديث كثير صحيح، والتحقيق: أنه يصفو منه صحيح كثير على غير شرطهما، بل على شرط أبي عيسى ونحوه، وأما على شرطهما فلا".<sup>٩</sup> وهذه الأقوال كلها تكون أسبابا لقامت الباحثة بتخريج هذا الكتاب.

ولأجل ذلك، تهأت الباحثة لمشاركة دراسة بعض الأحاديث التي وردت في "المستدرك" من كتاب الإمامة وصلاة الجماعة مستنصرًا بالله جل وعلا في خدمة هذا الكتاب الجليل المفيد. سلكت الباحثة منهج المحدثين في دراسة الأحاديث و نقدها و تأكدت من تساهل الإمام الحاكم في تصحيح الأحاديث كما قال ذلك بعض العلماء. قد شارك بعض طلاب وطالبات قسم علوم الحديث في كلية الإمام الشافعي للدراسة الإسلامية بجمبر في تخريج هذا الكتاب للحصول على الدرجة الجامعية (S.Ag.). و مجلس قسم علوم الحديث يعطي نصيب الأحاديث المحددة لكل الطلاب والطالبات الذين يريدون أن يشاركوا بتخريج هذا الكتاب. وقد حدد القسم عنوان البحث لقامت الباحثة بدراستها، وهو:

<sup>٨</sup> ابن تيمية الحرائي، أحمد بن عبد الخليم، مجموع الفتاوى [المدينة النبوية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤١٦هـ]، ج: ٢٥٥/١-٢٥٦

<sup>٩</sup> ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد، مجموع رسائل الحفاظ ابن رجب الحنبلي [الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ]، ج: ٦٢٢/٢

تخريج أحاديث "المستدرک" لأبي عبد الله الحاكم رقم (٧٩٨-٨٠٥) من كتاب الإمامة وصلاة الجماعة

### الفصل الثاني: تحديد المسائل

بناء على ما ذكر في خلفية البحث، تحدد الباحثة المسائل التالية:

١. من خرج الأحاديث غير الإمام الحاكم رقم (٧٩٨-٨٠٥) من كتاب الإمامة وصلاة الجماعة في

كتاب "المستدرک على الصحيحين"؟

٢. ما درجة تلك الأحاديث من حيث الصحة والضعف؟

٣. مدى وقوع التساهل في تلك الأحاديث؟

### الفصل الثالث: أهداف البحث

بناء على ما سبق في تحديد المسائل تكون أهداف البحث كما يلي:

١. معرفة من شارك الحاكم في تخريج الأحاديث رقم (٧٩٨-٨٠٥) من كتاب الإمامة وصلاة الجماعة

في كتاب "المستدرک على الصحيحين".

٢. معرفة درجة تلك الأحاديث من حيث الصحة والضعف.

٣. معرفة مدى وقوع تساهل الحاكم في تلك الأحاديث.

### الفصل الرابع: الدراسات السابقة

بعد مطالعة بعض الكتب والبحوث والرسائل العلمية لم تجد الباحثة حدود اطلاعها حول هذا

الموضوع بعنوان: "تخريج أحاديث المستدرک لأبي عبد الله الحاكم رقم (٧٩٨-٨٠٥) من كتاب الإمامة

وصلاة الجماعة" إلا أن الباحثة وجدت البحوث المتعلقة بالإمام الحاكم وكتابه المستدرك على الصحيحين، وهي ما يلي:

أولاً، إيمان عروة الذي قد كتب بحثاً علمياً بعنوان، "الأحاديث التي صححها الحاكم في المستدرك وحكم عليها الإمام الذهبي بالوضع"، الرسالة العلمية المقدمة لحصول على درجة الماجستير بكلية أصول الدين قسم الحديث وعلومه بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي لعام ٢٠١٧ م. ١٠ قد نهج الباحث المنهج الوصفي مع الاعتماد على المنهج الاستقرائي الناقد أثناء بحثه. ومن أهم نتائج البحث، "أولاً: أن أكثر الأحاديث المدروسة إن لم تكن كلها كان تعقب الذهبي فيها صواباً، وكان أكثرها موضوع، وهذا من الأدلة على تساهل الحاكم الذي قرره العلماء وخصوصاً في كتاب الفضائل، ثانياً: ليس كل الأحاديث التي حكم عليها الإمام بالوضع قد أصاب فيها، فبعضها لا يصل إلى حد الوضع رغم ضعفه".<sup>١١</sup> ومن وجه تشابه جانب بحثه مع هذا البحث في كتاب "المستدرك على الصحيحين". ومن وجه تباين جانب بحثه مع هذا البحث أن نطاق البحث المقدم دراسة الأحاديث التي صححها الحاكم في المستدرك وحكم عليها الإمام الذهبي بالوضع خلال أحاديث فضائل الخلفاء الراشدين أمودجا، أما هذا البحث ستقوم الباحثة بتخريج بعض الأحاديث التي ذكرت في كتاب الإمامة وصلاة الجماعة من كتاب "المستدرك".

ثانياً، سلمان أبو صعيلىك الذي قد كتب بحثاً علمياً بعنوان "الرواة الذين جرحهم الحاكم جرحاً شديداً وروى لهم في المستدرك دراسة استقرائية نقدية" لعام ٢٠١٨ م. ١٢ قد نهج الباحث المنهج الاستقرائي

---

<sup>١٠</sup> إيمان عروة، الأحاديث التي صححها الحاكم في المستدرك وحكم عليها الإمام الذهبي بالوضع، رسالة الماجستير [الوادي: جامعة الشهيد حمه لخضر، ٢٠١٧ م]

<sup>١١</sup> (المصدر السابق)

<sup>١٢</sup> سلمان أبو صعيلىك، الرواة الذين جرحهم الحاكم جرحاً شديداً وروى لهم في المستدرك دراسة استقرائية نقدية، مجلة العلوم الشرعية [١٤٣٩هـ]

النقدي أثناء بحثه. ومن أهم نتائج البحث "أن مجموع الرواة الذين تكلم فيهم الحاكم واتهمهم بلغ مائتين وثلاثة وثلاثين (٢٣٣) راويا، وكان مجموع الذين روى لهم الحاكم في المستدرك من هؤلاء الرواة ثلاثة وستين راويا (٦٣). ومن خلال أقوال النقاد عن أحوال الرواة جرحا وتعديلا، منهم من كان كذابا أو وضاعا (كان عددهم ٦ رواة)، ومنهم من اتهم بالكذب أو بالوضع، أو متروك الحديث (كان عددهم ٣٣ راويا)، ومنهم من كان ضعيفا (كان عددهم ٦ رواة)، ومنهم من كان صدوقا (كان عدده راويا واحدا)". روى الحاكم لهؤلاء الرواة في كتابه المستدرك ١٢٣ أثرا، المرفوع منها ١٠١، والآثار والأخبار الموقوفة، والمقطوعة ٢٢ أثرا<sup>١٣</sup>. ومن وجه تشابه جانب بحثه مع هذا البحث في كتاب "المستدرك على الصحيحين". ومن وجه تباين جانب بحثه مع هذا البحث أن نطاق البحث المقدم دراسة مجموع الرواة الذين تكلم فيهم الحاكم واتهمهم وجرحهم جرحا شديدا لكنه روى لهم في المستدرك في أحاديث الشواهد والمتابعات، أو للضرورة أو طلبا لعلو الإسناد، أما هذا البحث ستقوم الباحثة بتخريج بعض الأحاديث التي ذكرت في كتاب الإمامة وصلاة الجماعة من كتاب "المستدرك".

ثالثا، أحمد بن فارس السلوم الذي قد كتب بحثا علميا بعنوان "القراءات الشاذة في كتاب المستدرك على الصحيحين دراسة وتوجيها" لعام ٢٠١٨ م.١٤ قد نصح الباحث المنهج الاستقرائي النقدي أثناء بحثه. ومن أهم نتائج البحث "غالب القراءات الحديثية الشاذة التي رواها الحاكم شذت لسببين: إما مخالفة رسم المصحف، أو تخلف شرط التواتر فيها. عدد القراءات الحديثية الشاذة التي خرجها الحاكم اثنتان وعشرون قراءة، منها سبع لم تخالف الرسم، وخمس عشرة قراءة مخالفة للرسم. جل الروايات الشاذة التي رواها الحاكم

<sup>١٣</sup> (المصدر السابق)

<sup>١٤</sup> أحمد بن فارس السلوم، القراءات الشاذة في كتاب المستدرك على الصحيحين دراسة وتوجيها، مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية، العدد ١٨٨، الجزء الأول [١٤٣٩هـ]

بينها وبين القراءة المتواترة توافق أو تلازم لإقراءتين، وهما {قال رجالان من الذين يخافون} و {يأتون ما أتوا}<sup>١٥</sup>. ومن وجه تشابه جانب بحثه مع هذا البحث في كتاب "المستدرك على الصحيحين". ومن وجه تباين جانب بحثه مع هذا البحث أن نطاق البحث المقدم دراسة أنواع القراءات الحديثية الشاذة التي رواها الحاكم في المستدرك وأسباب شذوذها.

رابعاً، إيد أحمد سلامة الذي قد كتب بحثاً علمياً بعنوان "منهج المحدثين في نقد الرواية التاريخية: دراسة تطبيقية على كتاب "المستدرك على الصحيحين" للإمام الحاكم (ت ٤٠٥ هـ)"، الرسالة العلمية المقدمة لحصول على درجة دكتوراه بكلية الشريعة قسم علوم الدين بجامعة اليرموك لعام ٢٠١٠ م. <sup>١٦</sup> قد نصح الباحث المنهج الاستقرائي والمنهج النقلي والمنهج الاستنباطي أثناء بحثه. ومن أهم نتائج البحث "أما منهج الحاكم في نقد الرواية التاريخية المختصة بأخبار الأنبياء، والمتأمل في هذا المنهج يجد التساهل هو في السمة الغلبة على معالم هذا المنهج، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر: رواية الحاكم عن رواة متروكين وكذابين وأشباههم، والإكثار من الاحتجاج بالأحاديث الموقوفة المقطوعة، والإكثار من الاحتجاج بأقوال الصحابة والتابعين مما أخذوها عن أهل الكتاب، فيما يعرف بالإسرائيليات، وغير ذلك كثير. وعند مقارنة منهج الحاكم بمنهج المحدثين في نقد الرواية التاريخية، فإننا نجد أن منهج المحدثين كان أبعد ما يكون عن هذه الأمور، فمثلاً عند النظر في منهج أصحاب الكتب الستة في التعامل مع هذا النوع من الروايات المختصة بأخبار الأنبياء، نجده يقوم على الاحتجاج على الأحاديث المرفوعة وعدم الاحتجاج بالأحاديث الموقوفة أو المقطوعة، وكذلك عدم الاحتجاج بأقوال الصحابة والتابعين مما أخذوها عن أهل الكتاب، وأيضاً عدم الرواية عن الرواة المتروكين

<sup>١٥</sup> (المصدر السابق)

<sup>١٦</sup> إيد أحمد سلامة، منهج المحدثين في نقد الرواية التاريخية: دراسة تطبيقية على كتاب "المستدرك على الصحيحين" للإمام الحاكم (ت ٤٠٥ هـ)، رسالة الماجستير [اليرموك: جامعة اليرموك، ٢٠١٠ م]



والكذابين وأشباههم". ومن وجه تشابه جانب بحثه مع هذا البحث في كتاب "المستدرك على الصحيحين".  
ومن وجه تباين جانب بحثه مع هذا البحث أن نطاق البحث المقدم مقارنة بين منهج الحاكم في نقد الرواية التاريخية المختصة بأخبار الأنبياء وبين منهج المحدثين فيه بتطبيقه على كتاب "المستدرك على الصحيحين" للإمام الحاكم.

خامساً، دراسة أحاديث المستدرك لأبي عبد الله الحاكم، البحوث العلمية المتعلقة بتخريج الحديث والتي قام بها الطلاب من قسم الكتاب والسنة بجامعة أم القرى والتي قدمت لاستيفاء شروط التخرج ونيل درجة الدكتوراه، ومن تلك الجهود فيما يلي:

الرقم	اسم الباحث/ الباحثة	السنة	رقم الحديث
١.	عطية بن نوري بن محمد بن خلف السيد الفقيه	٢٠١٣ م	٢٣٩٨-٢٨٨٢
٢.	عايض بن عليثة بن معلا الصاعدي	٢٠١٤ م	١٩١٢-٢٣٩٧
٣.	جميلة بنت منيع بن عنبة الله اللقماني الحربي	٢٠١٥ م	٩٧٤-١٤٦٤
٤.	عبد المجيد بن عبد الواحد بن علي الشرقي	٢٠١٥ م	٤٧٢-٩٣٤
٥.	فائزة بنت عبد الله بن غطيش الخزاعي	٢٠١٧ م	٨٢٩٣-٨٨٠٣

فمن أهم نتائج البحوث أن لكل الباحث يقوم بدراسة أكثر من ٤٥٠ حديثاً. ومن وجه تشابه جانب بحثهم مع هذا البحث في كتاب "المستدرك على الصحيحين". ومن وجه تباين جانب بحثهم مع هذا البحث أن نطاق البحث المقدم لم تذكر فيها الأحاديث بأسانيداً ولم ترسم فيها شجرة الإسناد.

سادساً، تخريج أحاديث المستدرك لأبي عبد الله الحاكم من كتاب الإيمان، البحوث العلمية المتعلقة بتخريج الحديث والتي قام بها الطلاب والطالبات من قسم علوم الحديث بكلية الإمام الشافعي للدراسات

الإسلامية بجمبر لعام ٢٠٢١ والتي قدمت لاستيفاء شروط التخرج ونيل الدرجة الجامعية، ومن تلك الجهود

فيما يلي:

الرقم	عنوان البحث	اسم الباحث أو الباحثة	سنة المناقسة	نتائج البحث
٠١	تخريج أحاديث "المستدرك" لأبي عبد الله الحاكم من كتاب الإيمان رقم (٥-١)	رزقي القمر شعبان	٢٠٢١	١. أن الحديثين منها حسن ٢. أن حديثا واحدا منها صحيح بالنظر إلى إسناد الإمام الحاكم ٣. أن الحديثين منها صحيح بالنظر إلى إسناد الإمام أحمد
٠٢	تخريج أحاديث المستدرك لأبي عبد الله الحاكم من كتاب الإيمان رقم (٢٥-٢١)	محمد أوزان هدى رمضاني	٢٠٢١	١. كان الحديثان صحيحين على شرط الشيخين ٢. كان حديث واحد صحيحا على شرط مسلم ٣. كان الحديثان صحيح الإسناد
٠٣	تخريج أحاديث المستدرك لأبي عبد الله الحاكم من كتاب الإيمان رقم (٤٢-٣٦)	عارف وجكسونو	٢٠٢١	١. كان أربعة أحاديث صحيحة بمجموع طرقه ولا يكون فيه التساهل

<p>٢. الحديثان صحيح لغيره، ولكن عند الإمام الحاكم ضعيف الإسناد</p> <p>٣. حديث واحد صحيح لغيره ولكن عند الحاكم حسن الإسناد.</p>				
<p>١. أن أربعة أحاديث صحيحة، بنسبة صحة قول الحاكم أن حديثه صحيح الإسناد ولكن ليس كل حديث على شرط الشيخين.</p> <p>٢. أن حديثا واحدا حسن بنسبة صحة قول الحاكم أن حديثه صحيح الإسناد.</p>	٢٠٢١	نونا ألفيانا	<p>٤. تخريج أحاديث المستدرك لأبي عبد الله الحاكم من كتاب الإيمان رقم (٨٩-٩٧)</p>	
<p>١. كان ثلاثة أحاديث منها صحيحة.</p> <p>٢. كان الحديثان حسنا وواحد منهما لم يخرج الشيخان</p>	٢٠٢١	ريكا مرحة	<p>٥. تخريج أحاديث المستدرك لأبي عبد الله الحاكم من كتاب الإيمان رقم (١١-١٥)</p>	

فمن أهم نتائج البحوث أن هناك أحاديث وقع الإمام الحاكم في التساهل عند تصحيحها. ومن وجه تشابه جانب بحثهم مع هذا البحث في كتاب "المستدرك على الصحيحين". ومن وجه تباين جانب بحثهم مع هذا البحث أن نطاق البحوث المقدمة من كتاب الإيمان حتى وصل إلى كتاب الطهارة وربما اشترك في هذه الدراسة جملة من الطلاب وأما الباحثة قامت بدراسة أحاديث المستدرك من كتاب الإمامة وصلاة الجماعة رقم ٧٩٨-

## الفصل الخامس: الإطار النظري

سلكت الباحثة بعض الضوابط في دراسة الأحاديث ونقدها من حيث أسانيدها ومتونها، وهي فيما

يلي:

أ. جمع طرق الأحاديث والنظر فيها

قال الإمام أحمد بن حنبل: «الْحَدِيثُ إِذَا لَمْ يَجْمَعْ طُرُقَهُ لَمْ تَفْهَمْهُ وَالْحَدِيثُ يُفَسِّرُ بَعْضُهُ بَعْضًا»<sup>١٧</sup>

قال الإمام العراقي رحمه الله: «وَأَيْمًا تَتِمُّ فَأَيَّدَةُ الْحَدِيثِ إِذَا جُمِعَتْ طُرُقُهُ»<sup>١٨</sup>

قال ابن حجر رحمه الله: "السبيل إلى معرفة سلامة الحديث من العلة وهو: أن تجتمع طرقه، فإن

اتفقت رواته واستووا ظهرت سلامته، وإن اختلفوا أمكن ظهور العلة، فمدار التعليل في الحقيقة

على بيان الاختلاف."<sup>١٩</sup>

ب. البحث في أحوال الرواة من حيث العدالة والضبط بتطبيق الأصل المعبر عند تعارض الجرح

والتعديل، وهذه الضوابط منها:

١. تقديم الجرح المفسر على التعديل<sup>٢٠</sup>

٢. تقديم التعديل على الجرح المبهم<sup>٢١</sup>

<sup>١٧</sup> البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع [الرياض: مكتبة المعارف]، .،

ج: ٢١٢/٢

<sup>١٨</sup> العراقي، عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم، طرح التثريب في شرح التثريب (المقصود بالتقريب:

تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد) [الطبعة المصرية القديمة]، .، ج: ١٣١/٨

<sup>١٩</sup> ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر [المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة

الإسلامية]، .، ج: ١١٤/١

<sup>٢٠</sup> عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف، ضوابط الجرح والتعديل [مكة: دار طيبة الخضراء، الطبعة السادسة: ١٤٣٩ هـ]، .،

ص: ٥٩

<sup>٢١</sup> (المصدر السابق)

٣. يقبل الجرح مبهما ولا يقبل التعديل إلا مفسرا<sup>٢٢</sup>

٤. لا يقبلان الجرح والتعديل إلا مفسرين<sup>٢٣</sup>

٥. يقبلان الجرح والتعديل مبهمين<sup>٢٤</sup>

٦. يقبل التعديل مبهما والتفصيل في قبول الجرح

قال ابن الأثير: الجرح: "وصف متى التحق بالراوي والشاهد سقط الاعتبار بقوله، وبطل

العمل به. والتعديل: وصف متى التحق بهما اعتُبر قولهما وأُخذَ به." ٢٥

## الفصل السادس: منهج البحث

نُحِجَت الباحثة عدة المناهج في إعداد بحثها، وهي:

### ١. نوع البحث

قامت الباحثة بدراسة مكتبية في إعداد بحثها حيث إن الباحثة طالعت الكتب والبحوث والرسائل

العلمية والمصادر الحديثية المتعلقة بموضوع البحث.

### ٢. منهج جمع البيانات

<sup>٢٢</sup> (المصدر السابق)، ص: ٤٨

<sup>٢٣</sup> (المصدر السابق)، ص: ٤٩

<sup>٢٤</sup> (المصدر السابق)، ص: ٤٩

<sup>٢٥</sup> ابن الأثير، المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكرم الشيباني الجزري، جامع الأصول في أحاديث الرسول [مكتبة

الخلواني - مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان، الطبعة الأولى: ١٣٨٩هـ]، ج: ١/١٢٦

تنهج الباحثة المنهج الكيفي<sup>٢٦</sup> في جمع البيانات. قامت الباحثة بالبيانات بمطالعة بعض الكتب الحديثة من العلماء المتقدمين والمعاصرين والبحوث والرسائل العلمية فجمعت الباحثة النقاط المهمة المتعلقة بالموضوع المعتمدة على المصدرين:

#### أ. المصدر الرئيسي

يعتبر هذا المصدر كتاباً أصلياً في إعداد هذا البحث وهو كتاب "المستدرك على الصحيحين" لأبي عبد الله الحاكم، بطبعة دار التأسيس ببيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٥ هـ. وهذا الكتاب الذي قامت الباحثة بدراسة بعض أحاديثها.

#### ب. المصدر الثانوي

تعتبر المصادر الثناوية كتباً فرعية في إعداد هذا البحث وهو كتب الجرح والتعديل، وكتب التراجم، وكتب الطبقات، وكتب الأحاديث، وكتب العلل، وكتب الشرح وغيرها من الكتب المتعلقة بهذا الموضوع.

#### ٣. منهج تحليل البيانات

---

<sup>٢٦</sup> المنهج الكيفي هو تحليل السياق الذي تجري فيه ظاهرة ما ووصفه شرح علاقة بين متغيرين عن طريق إعادة فحصها في أرض الواقع كفيها، وأخيراً البحث الكيفي هو البحث الذي يولد النظرية التي يؤدي البحث الكمي دوراً في تعزيزها أو تفنيدها ((غريب ميزان يوسف فخر الدين، يوسف سلامة، مقدمة في مناهج البحث العلمي الاجتماعي [سعود: جامعة الملك، ١٤٣٧ هـ]، ص: ٩١))

انتهجت الباحثة منهجا وصفيا<sup>٢٧</sup> بتحليل المحتوى<sup>٢٨</sup> مع احتمال المنهج الإستقرائي<sup>٢٩</sup>.

قامت الباحثة بجمع طرق أحاديث "المستدرك" لأبي عبد الله الحاكم رقم (٧٩٨-٨٠٥) من كتاب الإمامة وصلاة الجماعة، ثم وضحت برسم الشجرة، ثم ذكرت صياغة التخريج ودراسة الأسانيد ثم شرحت ألفاظ غريب الحديث والشيء من فوائده ثم حكمت على الأحاديث

#### ٤. منهج عرض البحث

منهج الباحثة في عرض هذا البحث كما يلي:

١. ذكر جمع الطرق على ترتيب المدار أي يرتب على حسب ملتقى الطرق الأقرب فالأقرب.
٢. سرد السند الكامل ومنتها في أول تخريج الأحاديث ثم اقتصرت الطرق بعدها بذكر مدار الإسناد دون ذكر متن الحديث أما إذا هناك زيادة اللفظ عما قبله فذكرت لفظ الزائد لزيادة الفائدة.
٣. دراسة إسناد الحديث إلى محل الإلتقاء ثم قارنت بين الرواة المختلفين لمعرفة الرواية الراجحة على طريقة المحدثين، وإذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما فاكتفت الباحثة بعزو إليهما أو أحدهما دون ذكر طرق أخرى، وربما ذكرت طرقه واختلاف الرواة فيه إذا اقتضى المقام ذلك.
٤. رسم شجرة الأسانيد مع تمييز بين الرواة الثقات والرواة الضعفاء بالألوان المتفرقة

<sup>٢٧</sup> المنهج الوصفي هو المنهج الأكثر استخداما في العلوم الاجتماعية، وهو يدرس الواقع الحالي دون أن يتداخل الباحث عليه ((غريب ميزان يوسف فخر الدين، يوسف سلامة، مقدمة في مناهج البحث العلمي الاجتماعي [سعود: جامعة مالك، ١٤٣٧ هـ]، ص: ٩٣))

<sup>٢٨</sup> تحليل المحتوى هو أسلوب يستخدم لقياس وتحديد كمية الإجابات حول مجموعة من الأسئلة عن طريق استخدام عدد من القيم من أجل الحصول على إجابات متنوعة (٦٢٤١/post/ <https://www.manaraa.com>/الوصول إليه ٢ مارس ٢٠٢٣ هـ)

<sup>٢٩</sup> المنهج الاستقرائي هو المنهج الذي يستخدم من الشواهد الجزئية إلى المبتدأ الكلي (رحيم يونس كرو العزاوي، مقدمة في منهج البحث العلمي [عمان، دار دجلة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ]، ص: ٢٤))

٥. ذكر صياغة التخريج ودراسة الأسانيد بذكر أقوال العلماء على الرواة جرحاً وتعديلاً (النظر والدراسة في سياقة الرواة للأحاديث لمعرفة مدى اتفاهم واختلافهم). إن كان العلماء متفقين على توثيق أو تضعيف الراوي المعين فذكرت من ترجمته ما يميزه من ذكر اسمه، وكنيته، ولقبه، وحاله معتمداً في ذكر هذه البيانات على حكم الحافظ ابن حجر في "التقريب"، إن كان مترجماً فيه. أما إذا اختلفوا في توثيق الراوي أو تضعيفه فسلكت الباحثة الضوابط التي سبق ذكره في الإطار النظري.

٦. ذكر بعض الشواهد للحديث إن وجد.

٧. ذكر ترجمة الأعلام غير المشهورين، وضبطت المشكل من الأسماء والأنساب بالشكل، وبالحروف عند الحاجة لذلك.

٨. الحكم على الأحاديث بالرجوع إلى كتب العلل، كعلل الحديث لابن أبي حاتم، وعلل الدارقطني، ودفع الوهم والإيهام لابن القطان للتأكد من سلامة الحكم على الأحاديث، لأن النظر إلى الإسناد فقط قد لا يقتضي المقصود. ثم اجتهدت الباحثة في ترجيح الحكم على أسانيد الأحاديث ومتونها بعد مطالعة كلام العلماء في الحكم عليها.

٩. ذكر الكلمات الغريبة للأحاديث وأشياء من فوائدها، هذه كلها تكون إكمالاً وإتماماً لهذا البحث.

١٠. تذييل البحث بفهارس علمية على النحو المبين في الخطة.

## الفصل السابع: خطة البحث

تقسم الباحثة هذا البحث إلى أربعة الأبواب، وهي:

الباب الأول: المقدمة، وتندرج تحت هذا الباب أربعة فصول، كما يلي:



الفصل الأول: خلفية البحث

الفصل الثاني: تحديد المسائل

الفصل الثالث: أهداف البحث

الفصل الرابع: الدراسات السابقة

الفصل الخامس: الإطار النظري

الفصل السادس: منهج البحث

الفصل السابع: خطة البحث

الباب الثاني: التعريف بالمؤلف "الإمام الحاكم" والتعريف بالمؤلف "المستدرك على الصحيحين" ،

ويندرج تحت هذا الباب فصلان، كما يلي:

الفصل الأول: التعريف بالمؤلف "الإمام الحاكم" وما يتعلق به، ينقسم إلى سبعة مباحث:

المبحث الأول: اسمه ونسبه ونسبته وكنيته ولقبه

المبحث الثاني: مولوده ونشأته ورحلته العلمية

المبحث الثالث: شيوخه وتلاميذه

المبحث الرابع: مؤلفاته

المبحث الخامس: أقوال العلماء فيه وثناؤهم عليه

المبحث السادس: عقيدته ومذهبه

المبحث السابع: وفاته

الفصل الثاني: التعريف بالمؤلف "المستدرك على الصحيحين" وما يتعلق به، ينقسم إلى خمسة

مباحث:

المبحث الأول: اسم الكتاب

المبحث الثاني: نسبة الكتاب إلى المؤلف

المبحث الثالث: منهج الإمام الحاكم في التأليف

المبحث الرابع: عناية العلماء بالمستدرك

المبحث الخامس: آراء العلماء في المستدرك

المبحث السادس: شرط الشيخين عند العلماء

الباب الثالث: تخريج أحاديث "المستدرک" لأبي عبد الله الحاكم رقم (٧٩٨-٨٠٥) من كتاب الإمامة وصلاة الجماعة، ويندرج تحت هذا الباب ثمانية فصول، كما يلي

الفصل الأول: حديث رقم ٧٩٨ (عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ رَجُلًا كَانَ يُؤْمُهُمْ بِقُبَاءٍ، فَكَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَفْتَتِحَ سُورَةً يَقْرَأُ بِهَا قَرَأَ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ثُمَّ يَقْرَأُ بِالسُّورَةِ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي صَلَاتِهِ كُلِّهَا....)، ويشمل على خمسة مباحث:

المبحث الأول: جمع الطرق

المبحث الثاني: شجرة الإسناد

المبحث الثالث: صياغة التخريج ودراسة الإسناد

المبحث الرابع: خلاصة الحكم على الحديث

المبحث الخامس: شرح الغريب وشيء من فوائده

الفصل الثاني: حديث رقم ٧٩٩ (سَمِعْتُ أَبَا ذَرٍّ، يَقُولُ: " قَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِآيَةٍ حَتَّى أَصْبَحَ يُرِدُّهَا وَالْآيَةُ {إِنْ تُعَدِّبْتُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ، وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ} [المائدة: ١١٨] )، ويشمل على خمسة مباحث:

المبحث الأول: جمع الطرق

المبحث الثاني: شجرة الإسناد

المبحث الثالث: صياغة التخريج ودراسة الإسناد

المبحث الرابع: خلاصة الحكم على الحديث

المبحث الخامس: شرح الغريب وشيء من فوائده

الفصل الثالث: حديث رقم ٨٠٠ (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَّمَنِي شَيْئًا يُجْزِيَنِي مِنَ الْقُرْآنِ فَإِنِّي لَا أَقْرَأُ، قَالَ: " قُلْ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ "....)، ويشمل على خمسة مباحث:

المبحث الأول: جمع الطرق

المبحث الثاني: شجرة الإسناد

المبحث الثالث: صياغة التخريج ودراسة الإسناد

المبحث الرابع: خلاصة الحكم على الحديث

المبحث الخامس: شرح الغريب وشيء من فوائده

الفصل الرابع: حديث رقم ٨٠١ - ٨٠٥ حديث رفاعة بن رافع في قصة رجل دخل المسجد ولم يحسن صلاته، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بأن يرجع ويصلي مرة أخرى، ويشمل على خمسة مباحث:

المبحث الأول: جمع الطرق

المبحث الثاني: شجرة الإسناد

المبحث الثالث: صياغة التخريج ودراسة الإسناد

المبحث الرابع: خلاصة الحكم على الحديث

المبحث الخامس: شرح الغريب وشيء من فوائده

الباب الرابع: الخاتمة، وتندرج تحت هذا الباب أربعة فصول، كما يلي:

الفصل الأول: نتائج البحث

الفصل الثاني: التوصيات

الفصل الثالث: المصادر والمراجع

الفصل الرابع: الفهارس، تحتوي على ما يلي:

أ. فهرس الأحاديث

ب. فهرس الأعلام

ت. فهرس الموضوعات